الباب الأول

التمهيد

أ. خلفية البحث

إن الله تعالى قد كتب لهذه الشريعة البقاء والخلود، وأمر الناس بالإنقياد لها والدخول تحت أحكامها، لا فرق بين القادر والعاجز ولا بين المضطر والمختار، فما من مصلحة تفيد الإنسان إلا دعت الشريعة إليها، وما من مفسدة تضر الإنسان إلا نهت الشريعة عنها.

ومن ثمّ جاءت التكاليف الشرعية مناسبة لكل هذه الحالات بما يتفق مع المصالح الشرعية ويحافظ على المصالح الدنيوية والأخروية للمكلفين. ومن تلك الأحكام التي راعت أحوال المكلفين، أحكام الضرورات تعنى الحالات الطارئة التي تواجه المكلفين في حياتهم اليومية، والتي ربما لا يخلو مكلف من مواجهتها على اختلاف درجاتها ومراتبها بحسب التفاوت بين الأشخاص واختلاف الأزمنة والأمكنة، فشرعت لتلك الحالات أحكام خاصة بها.

ولما كانت هذه الضرورات قد تختلف من إنسان لآخر ومن زمن لغيره مما يجعل بعض الناس يستعملون الضرورة في غير وجهها الشرعي، فيجعلونها ذريعة لفعل المحظورات أو ترك الواجبات تحت ستار مبدأ التخفيف والتيسير على الناس دون التقيد بضوابط الضرورة أو بسبب الجهل بأحكامها والحالات التي يصح التقيد بها عند وجود مقتضياتها. لذلك وضع الفقهاء حدودًا وشروطًا لضبط الضرورات الشرعية وأنواعها وتحديد مسارها وما يؤثر منها في تغير الأحكام وما يعتبر من أحوال المكلفين من قبيل الضرورات وما لا يعتبر مما يجعل للضرورات

الشرعية أهمية خاصة لاسيما في الوقت الراهن الذي كثرت فيه الظروف الاستثنائية التي يتعرض لها المسلمون اليوم.

والناظر المتبصر فى أوضاع العالم الإسلامى يجد أن معظم شعوب هذا العالم قد وجهت كثيرة من مشكلات ومشقات، منها مشكلة البطالة والفقر والإسكان والاغتراب عن الأوطان وغيرها يصبحون فيها لا حول لهم ولا قوة. وفى خضم هذا الواقع المرير لعالمنا الإسلامى بدأت هناك أصوات ترتفع لتحرّم ما أحلّه الله وتحلل ما حرّمه تحت ستار مبدأ التخفيف والتيسير على الناس الذى قامت عليه الشريعة "الضرورات تبيح المحظورات" دون التقيد بضوابط الضرورة أو نتيجة للجهل بأحكامها، وبالحالات التى يصح التمسك بها عند وجود مقتضياتها، ومن هنا بدأت التطلعات و التساؤلات الى استحلال الكثير من المحرمات ولا سيما القضايا المعاصرة. هذه الحالة الطارئة تقع أيضا فى بلدنا أندونيسيا كأكبر بلاد المسلمين فى العالم.

تعتبر حالة الضرورة من أكثر الموضوعات تعقيدا وإثارة، وذلك من خلال الإشكاليات التي تثيرها. ولذلك كانت نظرية الضرورة مثار اهتمام الفقه والقضاء. فهذه النظرية لها أهميتها البالغة في كل أطوار الحياة الإنسانية، فما من دولة ولا إنسان في هذا الوجود إلا وقد تحيط به ظروف تدفعه إلى الخروج عن بعض القواعد الواجب احترامها ويرجع ذلك إلى الطبيعة البشرية. فكما أن الجميع لا يستغنون عن القواعد التي تنظم حياتهم في صورتها العادية فإنهم أيضا لا يستغنون عنها في أثناء الظروف الاستثنائية.

والمسلمون فى إندونيسيا قد واجهت كثيرة من المسائل الفقهية فى حياتهم الفردية أو الإجتماعية التى دخلت تحت ستار مبدأ الضرورة دون معرفة حكمها وضوابطها. كثير من يحاولون التخلص من أداء الفرائض الدينية لأسباب غير مشروع للضرورة كترك الصلاة لوجودهم فى حفل عام أو شرب الخمر للمجاملة من الناس وغيرها. كلهم يتمسكون بمبدأ الضرورة مع عدم معرفة حقيقة الضرورة الشرعية التى خصصها الله لعباده.

فالعلماء الإندونيسي تحت لواء مجلس العلماء الإندونيسي يرشدهم ويظهرهم على حقيقة الضرورة الشرعية بإفتائهم وبيانهم حتى يكون المسلمون فى إندونيسيا سالكين على مسلك صحيح فى دينهم. ولمجلس العلماء الإندونيسي دور هام عظيم فى أندونيسيا على نهض الدين والدولة والمجتمع، مع أن موقف هذه المجلس متعارضة ومتجادلة فى نظر المسلمين فيها.

وإندونيسيا كأكبر بلاد المسلمين فى العالم، قد تكوّن المسلمون فيها من المذاهب المختلفة والعادات والحالات المتنوعة. ولاسيما فى عالمنا اليوم، قد تواجه المسلمون العديد من الحالات الطارئة والضرورية التى تدفعهم الى فعل المحرمات والمحظورات المعروفة وغير معروفة حكمها عندهم. ومما تجعل دور هذا المجلس هام عظيم هو ليس كل المسلمين فى إندونيسيا عارفين عن الأحكام الشرعية، ولاسيما فى المسائل المعاصرة مما لا توجد حكمها فى النص.

واحدى الوظائف من مجلس العلماء الإندونيسيا هي كمفتي ومرشد فى إندونيسيا، ولقد أخرجت هذه المجلس كثيرة من الفتاوى الدينية معاملةً كانت أو عبادةً. ومن بعض الفتاوى المبنية على الضرورة الشرعية التى أفتاها هذه المجلس (2011) هي (1) الفتوى رقم ٤ سنة ٢٠٠٥م

عن الإجهاض؛ (2) الفتوى رقم ٧ سنة ٢٠٠٠ م عن إرسال العمّال النسائية الى بلاد أخرى؛ (3) الفتوى رقم ٥ سنة ٢٠٠٩م عن استخدام لقاح التهاب السحيا (Imunisasi Miningitis) للحجاج والمعتمرين. وهذه الفتاوى ستكون معيار الباحث لتحديد الضرورة الشرعية عند مجلس العلماء الإندونيسي.

وقد عرّف فقهائنا الأسلاف الضرورة بتعريفات متفرّقة متقاربة المعنى، منها ما ذكره أبو بكر الجصاص (١٩٩٢: ١/١٥٠)، والبزدوى (١٣٠٨: ٤/١٥١٨)، والزركشى والسيوطى (١٩٨٢: ١٣٧) وكذلك عرّفها العلماء بعدهم محمد أبو زهرة (1985: 43)، والزرقاء (١٩٩٨: ٦٠٣) وهي أن كل هذه التعريفات من العلماء متجهة فقط نحو بيان ضرورة الغداء، فهي قاصرة لا تشمل المعنى الكامل للضرورة على أنها مبدأ أو نظرية يترتب عليها إباحة المحظورات أو ترك الواجبات.

فالمسلمون اليوم فى أنحاء العالم دائما متواجهة مع الحالات الطارئة فى حياتهم اليومية. فلذا، كثير من العلماء المعاصرون قد بحث وبيّن عن حقيقة الضرورة الشرعية التى شاملة فى جميع المعاملة الإنسانية إما معاملتهم مع ربهم أو نحو غيرهم وليست لضرورة الغداء فقط.

وقد اتفق العلماء أن الأصل فى حكم العمل بالضرورة من حيث هي ضرورة الإباحة وهي رفع الحرج والإثم، لأن الإسلام اعتبر الضرورة حالة إستثنائية التى خصصها الله لعباده. فلا إثم على المضطر باتفاق إذا اتقى الله تعالى فى تقدير هذه الضرورة، والمضطر داخل تحت عموم

قوله سبحانه "فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ" (التغابن: 16) وقول النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه." (ابن ماجة: 659/1)

والآيات التى تحدثت عن الضرورة جاءت كلها تقريبا إثر الحديث عن المطعومات المحرمة، لتفيد أن تلك المطعومات تباح فى حالة الضرورة إلا آية واحدة هي التى يمكن تعميمها فى جميع المحرمات وهي قوله سبحانه وتعالى "وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ" (الأنعام: 119).

واتفق العلماء بإباحة كل المحرمات بالنص وبالقياس معا إلا الظاهرية الذين ينكرون القياس فيأخذون بعموم النص فقط، ولكنهم اختلفوا فى حكم العمل بمقتضى الضرورة، قال الظاهرية وأبو يوسف وأبو إسحق الشيرازي من الشافعية وفى وجه عند الحنابلة، وفى رواية عن أبى يوسف (الشيرازي، 1992: 250/1) "يباح للمضطر أو للمستكره تناول الحرام كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر أو أخذ مال الغير، فلا يأثم لأن الإقدام على ذلك رخصة الحرمة ما تزال قائمة"، وقال الحنفية فى ظاهر الرواية والمالكية والشافعية فى الأصح عندهم والحنابلة فى المختار عندهم (الخطيب الشربيني، 1997: 306/4) "يباح للمضطر أو للمستكره بل يجب عليه تناول المحظور للحفاظ على نفسه من الهلاك بمقدار ما يسد رمقه أي بقية حياته. فلو امتنع من التناول حتى مات، يؤاخذ به ويكون آثما لأن ذلك إلقاء بالنفس إلى الهلاك، ولأنه قادر على إحياء نفسه بما أحل الله له فلزمه أكله كما لو كان معه طعام حلال."

إن حالة الضرورة مستثناة بالنص فلا بيقى عندئذ حرمة فكان الأمر إباحة. وإنما يأثم الممتنع عن التناول إذا علم بالإباحة فى هذه الحالة، لأن بيان حكم الإباحة فى هذه الحالة مختص بمعرفة الفقهاء فيعذر الشخص العادي بالجهل به.

ومن المعلوم أن حالة الضرورة تختلف بإختلاف المكان والزمن والأحوال والأشياء المضطر إليها، وكذا أحوال المجتمع الإندونيسي غير سوية بأحوال المجتمع العربي. فلذا لتطبيق الضرورة الشرعية بإندونيسيا يحتاج إلى إجتهاد جدّي صحيح من علماء إندونيسيا حتى تكون المسلمون فيها فاهمين وعارفين فهما صحيحا عليها.

فمجلس العلماء الإندونيسي كمجلس الشورى للعلماء والزعماء لها دور هام عظيم حيث تقود الأمة إلى ما فيه خيرها ورفعتها في دينها ودنياها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا الحديثة للمعلومات كان على مجلس العلماء الإندونيسي أن تسعى لمواكبة ذلك بمشروع ميكنتها وتطويرها.

وهذا مما جعل اللهُ تعالى الباحث راغبا فى كتابة هذا البحث تحت الموضوع "تطبيقات نظرية الضرورة الشرعية عند مجلس العلماء الإندونيسي"، واختيار الباحث على هذا الموضوع لكون موضوع الضرورة من أهم الموضوعات وتتعلق به مسائل كثيرة وتتعلق بالمحافظة على مقاصد التشريع، ألا وهى الضروريات الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال).

ب. تصورات مشكلات البحث وتحديدها

بناءاً على خلفية البحث، فكشف الباحث عن تصورات مشكلات البحث مما يلى:

أ) أن موضوع الضرورة قد تناوله الفقهاء الأسلاف في كتب الفقه على صورة أحكام فرعية متفرقة في عدة مواطن، ولكنهم لم يتحدثوا عن الضرورة الكاملة بل فى ضرورة الغداء فقط. وأما فقهاء المعاصرين قد تحدث عن الضرورة الكاملة ولكنهم من العرب التى كانت أحوالها غير سوية بأحوال إندونيسيا. وتفاوت الأمكنة والعادات مما يجعل الباحث أن يعمل هذا البحث.

ب) مجلس العلماء الإندونيسي كمجلس ديني فى إندونيسيا، كان لها دور عظيم فى بناء المجتمع والدين والدولة. وقد أخرج العديدة من الفتاوى كمفتي ومرشد فى إندونيسيا عن المسائل الدينية و بيانها حتى تكون الأمة فيها خير أمة.

ت) كثرة الفروع والتطبيقات التي تستند إلى فقه الضرورة ومن ثمّ الفتاوى المبنية على أحكام الضرورة ومدى الترابط الوثيق بين أحكام الفقه وقواعده وأصوله .

ث) فقد تساهل كثير من الناس فى ارتكاب محرمات ومحظورات شرعية بحجة أن تلك من قبيل الضرورة الشرعية مرددين بقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات".

ج) كثير من أهل الضرورات تجاوزوا حد الضرورة وتوسعوا فى استباحة المحرمات وفعل المحظورات.

ح) فقد استسلم معظم الناس الى نعمة الترخص ورغبوا فى استبقاء هذه النعمة وعدم زوالها، مع أن مسألة الترخص تعتبر من الأمور العارضة والقضايا الطارئة إلاّ أنها صارت فى كثير من الأحيان عند بعض الناس ذريعة الى التخلص والتفات من الإلتزام بقيود هذه الشريعة والأخذ بعزائم أحكامها.

خ)إن أهل الزيغ والهوى كثيرا ما يتعلقون بستار الضرورة فى تحقييق مآربهم ونيل أغراضهم، وينسلخون من الدين كله بإسم الضرورة أو الحكمة أو المصلحة.

هذه كلها داعية الى بيان معني الضرورة وتحديد ضوابطها فى هذه الشريعة مع تطبيقاتها فى حياة المسلمين اليومية.

ويحدد الباحث بحثه عن الضرورة الشرعية وتطبيقاتها عند مجلس العلماء الإندونيسي، وهي تفسير رفع الحرج من تدارك ما وقع من المشقة أو الضرر أو الفساد. وسيكتفى الباحث بذكر مفهومها عندهم مع تطبيقاتها فى إندونيسيا.

ت. مشكلات البحث

بناءاً على خلفية البحث، وجد الباحث مشكلات بحثه التى سيبحث فيها:

أ) كيف كانت نظرية الضرورة وتطبيقاتها عند مجلس العلماء الإندونيسي ؟

ث. أهداف البحث

تستهدف من هذا البحث يعنى :

أ) معرفة نظرية الضرورة وتطبيقاتها عند مجلس العلماء الإندونيسي

ج. نظرية البحث

إن النصوص القرآنية التي تناولت الأحكام الشرعية ليست كلها تتكلم عن الأحكام الموجودة فيها صريحا، بل منها تتطلب التفسير والبيان من العلماء والفقهاء. وكذا فى الأحكام الإستثنائية (الضرورة الشرعية)، إذ ليس لها بيان واضح وتفسير صحيح لفهمها، فتحتاج إلى توضيح وتفسير منهم.

حالة الضرورة هي حالة إستثنائية التى خصصها الله لعباده على فعل المحرمات مع عدم التجاوز عن حدها. ولقد أجمع الفقهاء سلفا وخلفا أن الضرورة هي الحالة الملجئة مخوفة إن لم يفعلها المرء سوف يموت أو يقارب الموت علما أو ظنيا كان إذ لا قوة ولا مفر له منها.

ومن المعلوم أن حالة الضرورة تختلف بإختلاف المكان والزمن والأحوال والأشياء المضطر إليها، وكذا أحوال المجتمع الإندونيسي غير سوية بالأخرى. وقد تميز هذا العصر عن العصور السابقة بالتطور المادي الكبير الذي شمل كافة نواحي الحياة وبخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث نشهد هذه الأيام ثورة عارمة وتقدماً مذهلاً في وسائط الإعلام والاتصال وتقنية المعلومات إلى درجة أن المرء بات عاجزاً عن ملاحقة ما يستجد في هذا المجال. وكان لانتشار هذه الوسائل دور هام في تيسير أمور الناس وقضاء احتياجاتهم، فصاروا يعتمدون عليها في أغلب شئون حياتهم ولم يعد بإمكان أحد الاستغناء عنها في هذا الزمن. وقد أفرز هذا التطور جملة من النوازل والمسائل الجديدة التي تتطلب من علماء إندونيسيا بذل الجهد

واستفراغ الوسع في استنباط أحكامها ولاسيما فى الأحكام الإستثنائية التى لم تتكلم العلماء والفقهاء عنها إلا قليل.

فلذا لتطبيق الضرورة الشرعية بإندونيسيا يحتاج إلى إجتهاد جدّي وبيان وإيضاح صحيح من علماء إندونيسيا حتى تكون المسلمون فيها فاهمين وعارفين فهما صحيحا عليها.

ح. تأييد مصطلحات البحث

يبدأ الباحث فى هذا البحث بإيضاح التعريفات عما تتعلق بموضوع البحث "تطبيقات نظرية الضرورة الشرعية عند مجلس العلماء الإندونيسي" مما يلى:

1. تطبيقات

والتطبيقات جمع من التطبيق وهو مصدر طبّق بمعنى تنفيذ. (السبكة الإلكترونية لقاموس المعانى:http://www.almaany.com)

فالمراد من التطبيقات ههنا هو تنفيذ الضرورة الشرعية التى خصصها الله تعالى لعباده على فعل المحرمات لحالة ملجئة الى ارتكابها.

2. نظرية الضرورة الشرعية

أصل كلمة النظرية لغة من النظر، والنظر:"حس العين، والنظر: الفكر في الشيء تقدره وتقيسه منك، والنظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبصائر كان للمعاني، وهي بمعنى التفكر والتأمل (ابن منظور، ١٩٩٤: ٥/٢١٨).

فالنظرية بالمعنى اللغوي ما يتوصل له الباحث والمتأمل من نتائج بحثه وتأمله، والنظرية هي ما يتوصل إليه الباحث المختص في مجال تخصصه من آراء وأفكار في موضوع بحثه. والنظريات الفقهية هي ما يتوصل إليه العلماء من اجتهاد في صياغة وجهة نظر إسلامية حول مسائل معينة في أي زمن كان، أي ان استعمال كلمة النظرية أمر مقبول في العلوم الشرعية الاجتهادية، طالما هي غير النصوص الأصلية للوحي (محمد أبو زهرة، ٢٠٠٩: . ١٠٩). والنظرية عند على أحمد الندوى هي "موضوعات فقهية أو موضوع يشتمل على مسائل فقهية أو قضايا فقهية، حقيقتها: أركان وشروط وأحكام، وتقوم بين كل منها صلة فقهية تجمعها وحدة موضوعية تحكم هذه العناصر جميعا" (على أحمد الندوى، ١٩٩٨: ٦٢-٦٣).

أما الضرورة في اللغة تأتي على معان، منها أن الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، ومعناها: الاحتياج إلى الشيء، وألجأه فاضطر، ونقول: حملتني الضرورة على كذا. ويقال: الضرورة، والضارورة، والضاروراء، والجمع: ضرورات (عبد القادر الرازي، ١٩٩٥: ٣٧٩)، وقال ابن منظور(١٩٩٤: ٤٨٢/٤): و رجل ذو ضارُورةٍ وضَرُورةٍ أَي: ذُو حاجةٍ وقد اضْطُرَّ إِلى الشَّيءِ أَي أُلْجِئَ إِليه. والضرورة بمعنى: الضيق، يقال: اضطر فلان إلى كذا يعني: ضاق به الأمر حتى اضطر إلى كذا. ويقال الضرورة بمعنى المشقة. وكذا الضرورة بمعنى الضرر أو المبالغة في الضرر. ويمكن أن يقال :إنَّ هذه المعاني هي أسباب للضرورة، فالضيق أو الضرر أو المشقة سبب يوصل الإنسان إلى مرحلة الضرورة (محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ٢٠٠٥:٢/٧٧).

وأما الضرورة عند علماء الشريعة حيث ترد ويقصد بها أحد معنيين، هما معنى عام و معنى خاص. و المعنى العام للضرورة هي ما لابد منه فى قيام مصالح الدنيا والدين، والمقصود بذلك المصالح الضرورية وهي الضروريات الخمس تعنى حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال. وأما المعنى الخاص هي الحاجة الملجئة الى إرتكاب محظور شرعي، وهي الحاجة الصعبة التى يرتكب من أجلها شيء من المحرمات الشرعية (محمد بن حسين الجيزانى، ١٤٢٨: ٢٥).

والشرع لغة هو تناول الماء بفيه، و الشرْعُ أصله نهج الطريق الواضح، و الشرع أيضاً: ما شرعه الله تعالى. فالشرعية مصدر صناعي من "الشرع" وهو كون الشيء قائما على أساس شرعي.

فنظرية الضرورة الشرعية هي ما يتوصل إليه الباحث في مجال تخصصه من آراء العلماء وأفكارهم من اجتهاد في صياغة وجهة نظر إسلامية حول مسائل الضرورة أو الحاجة الملجئة الى إرتكاب محظور شرعي وهي الحاجة الصعبة التى يرتكب من أجلها شيء من المحرمات الشرعية.

3. مجلس العلماء الإندونيسي

مجلس العلماء الإندونيسي هي المجلس التى اجتمعت فيها العديد من علماء إندونيسيا لإتحاد حركة الأمة الإسلامية الإندونيسية لتحقيق آملهم. اسّست هذه المجلس فى التاريخ ٧ رجب ١٣٩٥ هـ / ٢٦ يوليو ١٩٧٥م بجاكرتا التى كانت نتيجة من مشاورة العلماء والزعماء من انحاء إندونيسيا المحتوية على ٢٦ عليماً الذين كانوا نواباً من

الجزائر فى إندونيسيا، و١٠ علماء من أحزاب المجتمع الإسلامية كنهضة العلماء (NU) ومحمدية (Muhammadiyah) والشريكة الإسلامية (Syarikat Islam) وبرت الوصلية (Perti. Al Wasliyah) ومطلع الأنوار (Math'laul Anwar) والإتحادية (Al Ittihadiyah) و(GUPPI) و(PTDI) و(DMI) و٤ علماء من القوة العسكرية (POLRI) والقوة البرية (AD) والقوة البحرية (AL) والقوة الجوية (AU)، و١٣ عليماً آخر. وحصل الإتفاق منهم فى هذه المشاورة بإقامة المجلس لهم للشورى. هذه المشاورة مكتوبة فى ميثاق إقامة مجلس العلماء الإندونيسي والمشهور بمشاورة العلماء الوطنية الأولى (Musyawarah Nasional Ulama I).

اسست مجلس العلماء الإندونيسي لوعي العلماء والزعماء على أن مجتمع إندونيسيا يحتاجون الى إرشادهم وبيانهم الى مسلك صحيح فى الإسلام. والعلماء إندونيسيا كورثة الأنبياء مدعوّة الى بناء الأمة فى إندونيسيا لتكون خير أمة حتى قادرة على نهض بلادهم.

لمجلس العلماء الإندونيسي وظائف عظيمة، منها كناصح ومفتى عن المسائل الدينية والإجتماعية نحو الحكومة ومجتمع إندونيسيا، ومرشد الأمم الإسلامية فيها، ومرقى العلاقة بين العلماء والأحزاب الإجتماعية الإسلامية وتكون وسيلة بين العلماء والأمراء حتى قادرين على نهض إندونيسيا الى بلاد رقي متقدّم معاً.

حتى اليوم، أن مجلس العلماء الإندونيسي قد انعقدت كثيرا من الشورى الوطنية و تغيير الرئيس العام لها، أُبتدأت من أ.د. همكا، ثم كياهى شكرى غزالى الحاج، ثم كياهى

حسن بصرى الحاج، ثم كياهى على يفى الحاج، واليوم تحت رياسة كياهى محمد سهال محفوظ الحاج (http://www.mui.or.id/).

خ. الدراسة السابقة للبحث

يجد الباحث عدة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع التى يمكن إستفادة منها، وهي كالتالى:

1. **أثر الظروف الطارئة على حد الزنا فى الفقة الإسلامى لعماد عبد الرحيم أحمد مقاط.**

ذكر المؤلف فى هذا البحث قضية الظروف الطارئة، وما هي هذه الظروف ومدى تأثيرها على حد من حدود الله تعالى وهو حد الزنا. وعالج هذا البحث الشبهات الدائرة حول حد الزنا. بين الباحث في بحثه مدى تأثير الحالات الإستثنائية فى الزنا وحكمها. هذا البحث مقصور على حد الزنا فقط، مع أن الضرورة غير قاصرة فى الزنا بل فى جميع شؤون حياة الإنسان.

2. **الأحكام الشرعية عند الضرورة: دراسة عن قضية تسونامي لأحمد متقى بن إسماعيل.**

تناول هذا البحث مفهوم الضرورة والقضايا المتعلقة بها التى وجدها الباحث للأمور المستجدة فى قضية تسونامي. واظهر الباحث القواعد المنطبقة فى هذه الحالة. هذا البحث قد تناول الكثير من مفهوم الضرورة ولكن الحالة الإستثنائية المواجهة نحو المجتمع ليس فقط فى الكارثة.

3. القاعدة الفقهية الأصولية "المشقة تجلب التيسير" مع دراسة تطبيقية على المجتمع الإندونيسي لفضلان مشفع معطى.

تناول هذا البحث مفهوم القواعد الفقهية خصوصا "المشقة تجلب التيسير" وتطبيقاتها. قد أوضح الباحث عن مفهوم هذه القاعدة إيضاحا واسعا مع تطبيقاتها فى الحياة اليومية للمجتمع الإندونيسي بذكر القواعد المتعلقة بها و أمثلتها. ولكن هذا البحث اعم وأوسع من النظرية التى سيكتبه الباحث لعدم الضوابط والشروط والأركان للضرورة الشرعية.

د. منهج البحث

عند سوجيونو (٢٠٠٩: ٢)، أن منهج البحث هو الطريق العلمي لنيل المعلومات بأهداف ومنافع متعينة. والخطوة المستخدمة فى هذا البحث هو منهج البحث المكتبي بتجميع المعلومات المحتاجة من المكتبة المتعلقة بمسألة البحث. والطريقة المستخدمة لتجميع المعلومات هي التوثيق بتعلم الكتب والبحوث العلمية المتعلقة بالموضوع والمقابلة المباشرة نحو الصادرين بآلة التسجيل ثم عرضها واستنتاجها. بناءاً على هذا، سيسلك الباحث إجمالياً على المناهج التالية:

أ) نوع البحث

نظرا من صفة البحث، أن هذا البحث يستخدم منهج البحث الوصفي النوعي الميداني. قال ميوليونج (٢٠٠٦:٦)، أن البحث الوصفي النوعي هو البحث لتفهيم المظاهر الموجودة الموقوعة لدي الفاعل كلياً بالطريق الوصفي المشكول بالكلمات واللغة

مع استفادة المناهج المتنوعة. ويعمل هذا المنهج بنظر الوقائع الموجودة وهي الفتاوى المبنية على الضرورة الشرعية الصادرة من مجلس العلماء الإندونيسي وتفهيمها.

ونظرا من عمق تحليل البحث، هذا البحث موصوف بالمنهج الوصفي. قال أزوار (٢٠٠٧: ٢) أن هذا البحث استهدف لتصور الضرورة الشرعية تصورا منظماً. وهذا البحث مستفاد لوصف الضرورة الشرعية عند العلماء ومجلس العلماء الإندونيسي وتبيينها مع تطبيقاتها.

ونظرا من خصائص البحث، قد استخدم الباحث فى بحثه على طريق بحث مكتبي (library research) لأن هذا البحث مبني على الكتب والمقالات المتعلقة بالضرورة الشرعية عند العلماء والفتاوى المخرجة من مجلس العلماء الإندونيسي والمقابلة المباشرة بآلة التسجيل نحو علماء مجلس العلماء الإندونيسي كمصادر المعلومات.

ب) منهج تجميع المعلومات

نظرا من طريقة تجميع المعلومات، يستخدم الباحث منهجين، هما توثيق الكتب عن الضرورة الشرعية والمقابلة المباشرة نحو علماء مجلس العلماء الإندونيسي. ونظرا من مصادر البحث، يستخدم الباحث المصادر الأولية فى شكل كتاب "نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي لدكتور وهبة الزحيلي" و كتاب الفتاوى لمجلس العلماء الإندونيسي والنتائج من المقابلة المباشرة نحو علماء مجلس العلماء الإندونيسي. بالإضافة الى ذلك، أيد هذا البحث من مصادر ثانوية، فضلا عن الكتب الأخرى التى تدعم مناقشة المواد المتعلقة بهذا البحث.

ت) منهج تحليل المعلومات

استخدم الباحث بمنهج التحليلي الوصفي فى بحثه. حلّل الباحث المعلومات الموجودة تحليلا كليا مع مقارنتها ثم استنبطها. واستهدف هذا التحليل لإجابة مشاكل البحث. وعملية هذا التحليل بنظر الوقائع الدينية الإجتماعية الموجودة بإندونيسيا وببحث المعلومات وتجميعها عن الضرورة الشرعية خصوصا لمجلس العلماء الإندونيسي من الكتب أو المقابلة المباشرة اليهم ثم عرضها واستنتاجها للوصول الى تعميمات مقبولة.

ذ. تنظيم البحث

تسهيلا لهذا البحث العلمى، لقد قسم الباحث بحثه الى خمسة أبواب، والعلاقة بين كل باب منها علاقة موصولة قوية. ويأتى قبل تلك الأبواب عدة فصول، وهي موافقة الإشراف، وإقرار أصالة البحث، وملخص البحث، ومحتويات البحث. وأما تلك الأبواب هي كالتالى:

الباب الأول هو المبدأ الأساسي للبحث الذى يكون صورة كاملة إجمالية له. والباب الأول هو التمهيد المقسوم الى عدة التفاصيل، تعنى خلفية البحث التى تشير القارئ الى المشكلات الموجودة حتى تدفع الباحث ليبحث هذا البحث العلمي عنها، وتصورات مشكلات البحث وتحديدها، ومشكلات البحث وأهداف البحث ونظرية البحث وتأييد مصطلحات البحث والدراسة السابقة للبحث ومنهج البحث وتنظيم البحث.

بين الباحث فى الباب الثانى عن التعريفات عما تتعلق بالموضوع التى تكون قاعدة أساسية لاستمرار هذا البحث. بيّن فيه مفهوم الضرورة عند العلماء خصوصا عند مجلس

العلماء الإندونيسي منها التعريفات عنها من الفقهاء وتقسيمها وضوابطها وعلاقتها بمقاصد الشريعة وما يقاربها من المصطلحات.

والباب الثالث هو جوهر البحث الذى تحدث الباحث فيه عن نظرية الضرورة وتطبيقاتها عند مجلس العلماء الإندونيسي. فى هذا الباب تكلم الباحث عن تعريف مجلس العلماء الإندونيسي والضرورة الشرعية وتطبيقاتها عندهم مع مقارنتها بأراء الفقهاء ثم يحللها الباحث.

وفى الباب الرابع، حلل الباحث على نظرية الضرورة الشرعية وتطبيقاتها عند مجلس العلماء الإندونيسي حيث يقسمه إلى فصلين، هما تحليل الضرورة الشرعية عندهم وتحليل تطبيقات نظرية الضرورة فى فتاواهم.

وتكلم الباحث فى الباب الخامس عن الخاتمة التى تحتوى على نتائج البحث المواصلة اليها من البحث وأهم الإقتراحات الواردة فى هذا البحث.